



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

إنجليزي

فرص وتحديات العملية الدستورية والتوعية حول دستور جديد في سوريا

إعداد

علي ناصر

هذه الورقة البحثية هي عبارة عن مساهمة أنجزها المشارك علي ناصر ضمن برنامج "حوار المتوسط للحقوق والمساواة" كجزء من برنامج "بناء القدرات في حوار السياسات". تتناول هذه الورقة السياق السياسي للعملية الدستورية في سوريا، وأبرز محاور هذه التوعية، والفرص والتحديات أمام هذه العملية والتحرك نحو التوعية الدستورية لقطاعات شعبية واسعة، كما تقدم هذه الورقة عدد من التوصيات حول هذا الموضوع.

علي ناصر هو ناشط في مجال حقوق الإنسان، عضو في جمعية المحامين السوريين الأحرار وكذلك عضو مجلس إدارة جمعية ميدان. عمل قاضياً ومحامياً في حلب، وهو حالياً لاجئ في ألمانيا. علي حاصل على ليسانس في القانون كما أنه حضر العديد من ورش العمل في مجال حقوق الإنسان والسياسة.

هذه المساهمة في إطار نشر برنامج حوار المتوسط لمساهمات أنجزها خمسة مشاركين في نهاية دورة "بناء القدرات حول حوار السياسات"، حول تجارب لحوارات سياسات، وتقييم فرص وقيود، وتحليل خرائط حالات حوار سياسات في بلدان في فضاء المتوسط، حول موضوعي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية والديموقراطية والحكم المحلي.

*ملحوظة: هذه المساهمات لا تعبر بالضرورة عن رأي البرنامج، تعبر عن آراء المشاركين



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

فهرس

3 مقدمة
3 السياق السياسي للعملية الدستورية في سوريا
5 جوانب التوعية الدستورية
7 فرص وتحديات العملية الدستورية في سوريا
9 خلاصة وتوصيات



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

مقدمة

يمكن القول بأن أهمية الدستور تنبع من كونه المحدد الأساسي للمبادئ التي تقوم عليها الدولة، حيث يتضمن القواعد الأساسية المحددة لشكل الدولة، من ناحية طبيعتها سواء ملكية أو جمهورية، وتحديد شكل نظام الحكم، سواء أكان رئاسيًا أم برلمانيًا أم مختلطًا، كما ينظم تكوين واختصاصات سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، والعلاقة بينها. فالدستور في النهاية هو بمثابة العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب، بموجبه تتم عملية الموازنة في الحقوق والواجبات المتبادلة بين طرفي هذا العقد.

ومن واقع الأهمية القصوى لمركز الدستور في البلاد، تبرز أهمية سلوك الطرق والإجراءات المناسبة لصياغة الدستور أو حتى تعديله من جانب الهيئة التأسيسية أو الجمعية الوطنية أو اللجان المكلفة بكتابة وصياغة الدستور، لانعكاس الإجراءات السليمة والواضحة وما يصحبها من نقاش وتوعية مجتمعية من تأثير على عملية الاستقرار السياسي في البلاد، وعدم ترك مسائل دستورية هامة للمستقبل، بما يؤدي إلى احتجاجات واعتراضات مجتمعية ضد النظام القائم. ما يستتبع وجود وعي دستوري واسع، يتلخص في الإلمام الشعبي بالدستور، من ناحية أهميته وكونه أساس لكل القوانين والتشريعات، وما يتضمنه من حقوق وواجبات، بالإضافة لتعبيره عن دمج بين واقع وطموحات الشعب في شكل جديد للدولة، وهو ما تكون أهميته مضاعفة في فترات ما بعد الحرب والنزاع.

وبالحديث عن سوريا، وبعد أكثر من عشر سنوات على الاحتجاجات المناهضة للنظام، وتدخل أطراف اقليمية ودولية جعلت سوريا مسرح للصراعات وتصفية الحسابات، حدث ما يمكن تسميته، "تقسيمًا" لسوريا، بين مناطق نفوذ دول كبرى، ونزوح ملايين السوريين، وتضرر التعليم وازدياد مستويات الفقر والجرائم، في ظل عدم وجود أي أفق - حتى لحظة كتابة هذه السطور - لوقف الصراع. الأمر الذي يبدو معه صعوبة الضغط لإطلاق حوار سياسي بهدف فرض حكم انتقالي، وإطلاق سراح المعارضين المعتقلين، وانشاء محكمة دولية لمحكمة المتورطين في جرائم الحرب، بالإضافة إلى السعي إلى عملية دستورية جديدة، تهدف لرسم ملامح دولة جديدة، بعلاقة جديدة بين السلطة والشعب.

في عام ٢٠١٩، شكلت الأمم المتحدة لجنة تشرف على اتفاق حول دستور جديد في سوريا¹، وهو ما لم ينجح لأسباب سياسية عدة من بينها عدم التمثيل الصحيح لكافة فئات الشعب في هذه اللجنة، ومحاولة النظام السوري عرقلة أي حوار سياسي كما قال وزير الخارجية السوري السابق عبارته الشهيرة "سوف نغرقهم بالتفاصيل"²، بالإضافة إلى ضعف الوعي الدستوري، الأمر الذي تبرز معه أهمية الضغط لتوعية دستورية تشمل جميع افراد الشعب، بهدف تلافي جزء من هذه الإشكاليات لحين وجود حل سياسي.

خلاصة القول بأنه يجب أن تسبق عملية التحرك لإقرار دستور جديد خطوات عدة، أهمها التوعية الدستورية، وعلم الشعب لماهية الدستور، الأمر الذي يضمن انتاج دستور يلي تطلعات كافة فئات الشعب. وهو ما تسعى الورقة لمناقشته عن قرب من خلال تناول السياق السياسي للعملية الدستورية في سوريا، وأبرز محاور هذه التوعية، والفرص والتحديات أمام هذه العملية والتحرك نحو التوعية الدستورية لقطاعات شعبية واسعة، كما تقدم هذه الورقة عدد من التوصيات حول هذا الموضوع.

السياق السياسي للعملية الدستورية في سوريا

لمحة تاريخية عن الدساتير في سوريا

في عام 1919 وبعد انفصال سوريا عن الدولة العثمانية عقد الملك فيصل مجلسًا تمثيليًا يضم مجموعة من الوجهاء في دمشق برئاسة فوزي باشا العظم ووضع وثيقة لتشكيل اللجنة الدستورية برئاسة هاشم الأتاسي ولاقى الدستور الجديد قبول السوريين، وفي عام 1920 صدر دستور المملكة العربية السورية، لكنه لم يُطبَّق سوى أسبوعين بسبب الاستعمار الفرنسي لسوريا. وبعد رحيل الفرنسيين تعاقبت على سوريا انقلابات عسكرية عدة، بداية من حسني الزعيم مرورًا بسامي

¹ الأمم المتحدة تعلن تشكيل اللجنة الدستورية السورية ٢٤. <https://bit.ly/2YlhtL7> فرانس ٢٤.

² زانوبيا. وليد المعلم: إذا كنا سنغرق البعثة بالتفاصيل عليهم ان يتعلموا السباحة

https://znobia.com/archive/index.php?page=show_det&select_page=2&id=10352



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

الحناوي إلى اديب الشيشكلي، وعملت كل حكومة على دستور خاص بها، إلا أن هذه الدساتير لم تدم بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي.

وفي عام 1950 صدر دستور الاستقلال، والذي يعد أول دستور مدني من نوعه تحظى به سوريا، حيث اطلعت اللجنة على 15 دستوراً أوروبياً وآسيوياً بهدف الوصول إلى أفضل المعايير الممكنة. ونص الدستور على تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وزاد من صلاحيات البرلمان بمنعه التنازل عن صلاحياته التشريعية للحكومة، وعزز من سلطة القضاء باستحداث المحكمة الدستورية. لكنه نص أيضاً في الدستور في مادته الثالثة بأن: "دين رئيس الجمهورية الإسلام، والفقهاء الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع"، وهو ما سيستمر في الدساتير اللاحقة. نص هذا الدستور أيضاً على كفالة حرية الرأي والصحافة، والاجتماع والتظاهر، والمحكمة العادلة، ومنع الاعتقال التعسفي والتوقيف دون محاكمة لفترة طويلة، وحفظ حق الملكية والمشاركة في الحياة الاقتصادية وتأطير الملكية العامة للدولة، وحماية حقوق الفلاحين والعمال.

وفي عام 1958 وبعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر وتأسيس الجمهورية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر تم صياغة دستور جديد أطاح بالنظام البرلماني، وحول نظام الحكم إلى نظام جمهوري وأعطى رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة وجعل السلطة التشريعية - مجلس الأمة آنذاك - بيد الرئيس، إلا أنه لم يدم طويلاً هو الآخر بسبب الانفصال، حيث تشكلت وقتها حكومة جديدة في سوريا أعادت العمل بدستور 1950 وأدخلت عليه بعض التعديلات مثل إعادة السلطة التنفيذية إلى رئاسة مجلس الوزراء وإعطاء رئيس الجمهورية سلطات حل المجلس النيابي.³

ومع وصول حزب البعث إلى السلطة تم وضع عدة دساتير، لكن أكثرها دواماً الدستور الذي وضعه الرئيس الأسبق حافظ الأسد بعد توليه الحكم، ففي دستور 1973 أعطى الدستور حزب البعث صلاحية قيادة الدولة، وأعطى رئيس الجمهورية صلاحيات مطلقة، من بينها فرض الأحكام العرفية وحالة الطوارئ. وبعد وفاة الأسد عام 2000 تم تعديل بعض مواد هذا الدستور، وتعديل الفقرة الخاصة بعمر رئيس الجمهورية من 40 سنة إلى 34 سنة من أجل السماح بتنصيب بشار الأسد رئيساً، والذي لم يلاق معارضة دولية، واستمر العمل به حتى عام 2012 حيث كانت الثورة السورية مندلعة وكان الأسد يحاول الإحياء بإجراء إصلاحات سياسية، إلا أن هذه التعديلات لم تختلف عملياً عن دستور 1973، خاصة في ما يخص القوانين والإجراءات السيادية، مع اختلاف قيامه بإلغاء المادة التي تنص على قيادة حزب البعث للدولة والسماح -نظرياً- بالتعددية السياسية، ورغم تلك التعديلات إلا أن الدستور غير مطبق نهائياً على أرض الواقع، مع التوسع في الانتهاك الجسيم للحقوق والحريات، ما جعل مواد الدستور نظرية وغير مطبقة، فضلاً عن كونه غير توافقي.

وبالنظر لدستور السوري الحالي المعدل عام 2012 نجده يتميز بتركيز السلطات السياسية الأهم في يد رئيس الجمهورية، وبعيداً عن الاختلاف بين النص والتطبيق العملي له إلا أن الدستور يشهد تضارباً بين المواد، فمثلاً ينص الدستور على أن: "جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون" إلا أنه في مادة أخرى في الدستور تنص على أن: "دين رئيس الدولة هو الإسلام" أي أنه لا يحق لشخص غير مسلم أن يكون رئيس البلاد، وهنا تظهر المفارقة بأن الدستور يمنع انتخاب شخص غير مسلم لمنصب الرئيس، حتى لو كانت هذه إرادة غالبية الشعب، ورغم أن الدستور يساوي بين الجميع في الحقوق والواجبات. وفي حين تنص المادة 88 من الدستور السوري على أن: "الرئيس له حق الترشيح لولايتين دستوريتين فقط" إلا أن المادة 155 تعطي الحق للرئيس أن يترشح إلى مالا نهاية.⁴ وبالنظر إلى الحريات الدينية، ينص الدستور على وجود دين للدولة وهو الإسلام، وهو ما يطرح أسئلة حول ماذا عن الأديان الأخرى في الدولة، وحقوق الاقليات التي تشكل مشكلة حقيقية في الداخل السوري، خاصة فيما يتعلق بطبيعة علاقتهم بالدولة.

تقييم الحوار المجتمعي حول الدستور في سوريا

يمكن تحليل فشل اللجنة الدستورية التي شكلت من 150 عضواً كونها نتيجة أسباب تتعلق بوجود خلافات عميقة بين النظام والمعارضة والخلاف حول مساري سوتشي ومسار جنيف، وتطبيق القرار 2254، كما افتقدت اللجنة

³ الدساتير المتعاقبة في سورية تحليل ومقارنة. مركز إدراك للدراسات منشور في موقع الخليج اونلاين. نبض الخليج تاريخ 5 نوفمبر 2019

⁴ المادة 88 و155 من الدستور السوري- آخر تعديل عام 2012



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

الدستورية إلى آلية التنفيذ، بالإضافة إلى تدخل أطراف أخرى وخاصة روسيا وإيران. وقد عبر السيد بيدرسون في ختام الجلسة الخامسة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية بقوله: "أعرف من خلال تفاعلاتي مع أعضاء اللجنة.. أنه من الممكن تحديد ما أسميه بالقواسم المشتركة. لكننا بحاجة لتطبيق هذه الآلية، وهذا ما أطلب فيه. كما تعرف أن هذه ليست لجنة حوار، إذ يمكنك التفاوض للأبد. علينا تحريك العملية بطريقة تمكن الأعضاء من تحديد المواطن التي يتفقون عليها وتلك التي يتعارضون عليها، وبعد ذلك سنتمكن من التنقل إلى مرحلة الصياغة. وهذا ما نفتقر إليه حالياً".⁵

وبالنظر للمشاركة الشعبية حول العملية الدستورية في سوريا، نجد أنه تاريخياً، ومنذ أعوام 1919 وحتى 2012، فإن أغلب الدساتير السورية وضعتها في الأساس الطبقة السياسية في الدولة مع غياب المشاركة الشعبية، وإلى كتبها مغلبة مصالحها على مصالح جموع الناس. وذلك في غياب وعي دستوري مجتمعي حول الدستور، حتى في فترة الخمسينيات، وبالرغم من تنامي الوعي الدستوري لدى الطبقة السياسية والطبقة المثقفة إلا أن الوعي الدستوري لم يرقى ليشمل باقي فئات الشعب.

وفي ظل الأزمة السورية الحالية، وكون أن قطاع عريض من الشعب السوري أصبح بين لاجئ ونازح ومهجر، تبرز اليوم الحاجة إلى التوعية الدستورية، بما يتضمنه من دعوة إلى مؤتمرات شعبية عامة لزيادة الوعي بأهمية العملية الدستورية في المساهمة في وضع حل للأزمة السورية، ويشارك فيها قطاعات واسعة من السوريين خارج البلاد خارج البلاد، والدعوة لتضافر الجهود من الدول الإقليمية والأمم المتحدة، ويكون هذا في إطار السعي لفتح حوار مفتوح بين المعارضة والنظام قد تتضمن إجراء مصالحتات على ما حدث في وقت الحرب وإطلاق سراح المعتقلين والاتفاق حول هيئة حكم انتقالي.

جوانب التوعية الدستورية

أهمية الوعي الدستوري

باعتبار أن الدستور يجب أن يكون معبراً عن إرادة وطموحات الشعب، وما يحتويه من طبيعة بنيوية وسياسية واجتماعية، ما يستوجب اشتراك جل مكونات الشعب في العملية الدستورية، الأمر الذي يستتبع وجود وعي كافي لدى مكونات المجتمع من نساء واطفال وشيوخ وصناع قرار ومثقفين حول مسائل الدستور وما يجب أن يحتويه من بنود أساسية، ولا يمكن عامة فصل التوعية الدستورية عن التوعية السياسية ومبدأ الحوار السياسي ورفع قدرات المجتمع بهدف معالجة التحديات السياسية في الدولة، وتعزيز شعور الانتماء الوطني والهوية الحضارية، ونشر التفكير الموضوعي وتعزيز القبول بالتنوع واحترام الطوائف والاقليات، باعتبارهم مواطنون لهم نفس الحقوق والواجبات. فتقدم مستوى الوعي الدستوري في البلاد سينعكس إيجابياً على عملية الوصول إلى دستور حقيقي يلي تطلعات فئات الشعب.

وبالنظر لتجربة رواندا عام 2003 تم القيام بحملة توعية شعبية قبل الاستفتاء على الدستور بعامين، حيث وزعت نسخ من مشروع الدستور، وبذلت الجهود للوصول إلى شرائح مُهمشة في المجتمع، بما في ذلك الغير قادرين على القراءة والكتابة، وذلك بهدف اطلاعهم على محتوى الدستور، وتشجيعهم على التصويت لصالح مشروع الدستور. الأمر الذي أدى إلى نسبة إقبال عالية للمشاركة لصالح الدستور. أما في أوغندا، فقد قال القاضي بنجامين أودوكي، رئيس لجنة الدستور هناك: " الأسلوب الذي اعتمد فيه الشعب الدستور مهم في إثبات شرعيته وشعبيته ومدى قبوله... فلن يحظى الدستور بالولاء والطاعة والاحترام والثقة، يجب أن يشعر الشعب بأن هذا الدستور يوضع من أجله، ومن خلال مشاركته فيه سيشعر بالارتباط به"⁶

وبالنظر للدول العربية، ففي العراق، فقد تم التوصل إلى دستور أكثر تطوراً ينظم مواده العمل السياسي وأعطى حقوقاً أكبر للمواطنين وتبني النظام البرلماني. إلا إلى ان الإقصاء للمكون السني والمنتسبين لحزب البعث واستبعاد شريحة كبيرة من المجتمع أدى إلى اعتماد أنصار النظام السابق مبدأ العنف بسبب هذا التهميش، حيث شهدت أعوام 2006 و2007

⁵ تصريح غير بيدرسون في ختام الجلسة الخامسة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية السورية تاريخ 29 أبريل 2019

⁶ كتاب وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية صفحة 117



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

مستويات عنف واسعة، ساهمت بالإضافة فيها تنامي تيارات إسلامية متطرفة. أما في مصر فيبدو أن العملية الدستورية عام 2013 لم تؤت ثمارها، ففي عهد الرئيس الإسلامي مرسي أحجمت بعض التيارات العلمانية عن المشاركة في العملية الدستورية، مما أدى إلى نتائج غير مرضية سياسيًا، وبقيت بعض الأمور الدستورية بحاجة إلى تعديل. وفي عهد الرئيس السيسي أيضًا تمت العملية الدستورية بغياب تيار إسلامي كبير كالإخوان المسلمين، ما أدى إلى عملية دستورية ضعيفة.

طرق التوعية الدستورية

للوصول إلى دستور يحقق توافق واسع، يجب إشراك قطاعات واسعة من الشعب في العملية الدستورية والنقاش حوله والتشجيع للتصويت له، مع مراعاة خصوصية البلد وثقافته ووضعية ما بعد النزاع وضرورة مساعدة المجتمع الدولي، ما يتطلب عدم إمكانية استيراد نماذج طرق توعية دستورية من بلاد أخرى دون إلمام بالسياق. وقد جاء في تقرير خاص لمعهد السلام الأمريكي أنه: "يمكن أن تكون عملية إعداد الدستور عملية تحويلية تسهل إرساء السلام والاستقرار، ولكن إذا لم تنظم العملية الدستورية بصورة شفافة وبمشاركة عامة، فهي ستعرض البلاد لمزيد من خطر التمزيق"⁷. وبالنظر إلى تجارب الدول الأخرى في التوعية الدستورية، يبرز نموذج جنوب أفريقيا، فعندما أراد زعماء الجمعية التأسيسية لجنوب أفريقيا إشراك الشعب في العملية الدستورية قاموا بإنشاء هيئة تابعة للجمعية التأسيسية عبارة عن "إدارة اتصال بالمجتمع". وفي حين استغرق التخطيط للعملية الدستورية أربعة أشهر، تم التركيز للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين بمن فيهم الأميون والمحرومين، وذلك عن طريق عقد اجتماعات حول مسائل الدستور مع منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى عقد مؤتمرات شعبية مفتوحة، واستخدام الحملات الإعلامية للتشجيع على المشاركة الشعبية في العملية الدستورية، واستخدام وسائل الإعلانات لتمير رسائل مثل: "من حقلك ان تقرر حقوقك الدستورية"، "لقد وضعت بصمتك". ليس هذا فحسب، حيث تم التعاقد مع مجموعات خارجية لتقييم مدى فعالية هذه الرسائل، وإمكانية تنقيحها في مراحل تالية.

ومن ناحية أخرى قدمت "إدارة الاتصال بالمجتمع" أيضًا برامج تربية مدنية حول بعض المسائل الدستورية، من خلال ملصقات ونشرات و رسائل إخبارية دستورية تصدر كل أسبوع، تم تسميتها ب: "الحديث الدستوري"، ووزع منها 160 ألف نسخة كل أسبوع وكتيبات مثل: "أنت وبناء الدستور الجديد"، بالإضافة إلى كتب وشرطة مصورة، وتأسيس موقع رسمي على الانترنت، بالإضافة إلى إشراك المحطات الإذاعية في برامج دستورية.

كما تم أيضًا تخصيص هواتف للإجابة على استفسارات واقتراحات المواطنين، ب 5 لغات، وتم تسميتها ب (هاتف حديث الدستور)، كما انشئت إدارة الاتصال بالمجتمع برنامج تثقيفي بالدستور، جرى ربطه بمئات منظمات المجتمع المدني، وتم توزيع 4 ملايين ونصف نسخة من مشروع الدستور مجانًا في سيارات الاجرة والصحف والمدارس وعلى أفراد قوى الامن. كما تم تسجيل نسخ أخرى صوتية لمن لا يجيدون القراءة، في حين تم طباعة لائحة حقوق الانسان ووزعت على المدارس مسودات الدستور النهائي، الامر الذي ساعد على نجاح العملية الدستورية.

ومن هنا يمكن القول بأن أبرز الوسائل التي يمكن استخدامها في التوعية الدستورية هي: الاعلام بكافة اشكاله، المرئي والمسموع والمكتوب، والجلسات الحوارية مثل المحاضرات والندوات والمؤتمرات الشعبية. واستغلال التجمعات لنشر الوعي كالمهرجانات والمباريات والاحتفالات المناسبات الدينية، بالإضافة إلى استخدام المواد الدعائية من بروشورات ونشرات وكتيبات. كما يمكن أيضًا انشاء موقع الكتروني وتخصيص ارقام هواتف للمقترحات والاستفسارات، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

أهم القضايا المطروحة في الدستور

بعيدًا عن الإغراق في التفاصيل، فهناك نقاط معينة يجب إشراك الناس في النقاش حولها والالمام بها، على رأسها:

- دين الدولة
- طبيعة الدولة من كونها دينية أم مدنية
- شكل ونظام الحكم

⁷ العملية الدستورية في العراق تكوين رؤية لمستقبل البلاد. تقرير خاص رقم 123 تاريخ شباط 2005 معهد السلام الأمريكي



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

- مسألة فصل السلطات
- مسألة الحريات والحقوق والواجبات.

طرق الوعي الدستوري في السياق السوري

في خصوصية المجتمع السوري، من حيث احتوائه على مكونات عديدة اثنية وطائفية كالعرب والأكراد والتركمان والدروز والعلويين والاشوريين والسريان وغيرهم، الأمر الذي ينعكس على تحرك للتوعية الدستورية في سوريا والتي تتطلب فهمًا أعمق ل خصوصية تلك المكونات ومتطلباتها وحقوقها. وفيما يتعلق بحالة الحرب، وكونها مازالت قائمة، فإنه لا بد من الوصول لحالة من الهدوء النسبي وانتقال سياسي إيجابي في البلاد، للتحرك في اتجاه التوعية الدستورية والتي تتطلب الوصول إلى قطاعات شعبية واسعة.

كما يمكن في هذا الإطار التعرف على تجارب الدول الشبيهة في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاستفادة من خبراتها المتراكمة. على رأس هذا التجربة العراقية، والتي قد يتم النظر لفشل تجربتها الدستورية كونها استبعدت مكونًا رئيسيًا في البلاد كالمكون السني والمنتسبين السابقين لحزب البعث، كما أنها لم تركز على المرأة بشكل صحيح، وقد استبعد الاميون الذين لم يستطيعوا ملئ البيانات من العملية الدستورية. كما يمكن أيضا الاستفادة من تجارب ناجحة في التوعية الدستورية كما حدث في رواندا وجنوب افريقيا وسلوك جميع طرق التوعية الدستورية المتاحة كما سبق الإشارة له في الجزء السابق.

فرص وتحديات العملية الدستورية في سوريا

الانخراط في كتابة دستور جديد يكون أمرًا صعبًا، وتزايد صعوبته حال كون البلاد في وضع نزاع، والتي تزيد من التحديات أمام الراغبين في المضي قدمًا في العملية الدستورية، خاصة مع وجود ضغوط متزايدة من جانب الأطراف المتنازعة والتدخل الخارجي مع ضعف المشاركة الشعبية، إلا أنه وبالرغم من هذا قد تلوح بعض الفرص.

تحديات العملية الدستورية في سوريا

1 - التدخل الخارجي

بسبب وجود عدة أطراف خارجية في مشهد النزاع السوري، بالإضافة الى وجود متهمين بارتكاب جرائم حرب، ما يفرض تضاربًا في الأهداف والمصالح والتوجهات السياسية بل وأحيانًا الرغبة في الإفلات من العقاب. الأمر الذي قد يصعب من عملية إنجاز دستور دائم للبلاد، دون النص على ضمان شرعية الفاعلين السياسيين الحاليين داخل الدستور. ما يجعل طبيعة التعديلات الدستورية المأمولة في أحسن الأحوال مؤقتة ومحدودة، في حين يكون من الصعب الحديث عن عملية وضع دستور دائم إلا عندما تنهياً الظروف لمشاركة شعبية أوسع، أو وجود قدرة على فرض قواعد العدالة.

2 - إشكاليات تتعلق بموازن القوى المحلية

ففي إطار غياب الإرادة السياسية من النظام السوري لعملية دستورية جديدة، أو وجود جماعات سياسية أو دينية ترفض الحل السلمي يفرضون سيطرتهم الفعلية على مناطق واسعة في الدخل السوري، ما يجعل قدرة اللجان غير قادرة على اشراك قطاعات واسعة شعبية في العملية الدستورية الامر الذي يضعف فرص التفاوض مع النظام.⁸

3 - تحديات تواجه اللجنة الدستورية

قد تنبع هذه التحديات من ناحية عدم وجود التمويل أو نقصه، أو عدم وجود كوادرات مدربة أو توافر البنية التحتية، أو عدم توافر الأمن او المناخ المستقر نسبيًا، مثال لهذا ما حدث في الصومال أثناء عمل اللجنة الدستورية، حيث تسبب عدم وجود الأمن إلى نقل اللجنة إلى جيبوتي.



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

4 - العامل الزمني

في حين تطلب العملية الدستورية وقتًا في حالة الاستقرار، ستتطلب عملية دستورية أثناء أو بعد النزاع أو الحرب وقتًا أطول، ويتوقف ذلك على جدية الاطراف في سير العملية الدستورية وتدخل الدول الخارجية. فمن المتوقع أن تكون مدة العملية الدستورية أطول بالنظر لمدة انعقاد اللجنة الدستورية المكلفة بكتابة وصياغة الدستور، فبالنظر إلى المؤتمر الدستوري للولايات المتحدة استغرق مدة 40 شهرًا (2) في حين بقيت الجمعية التأسيسية الهندية منعقدة منذ عام 1946 وحتى عام 1949 واستغرقت العملية الدستورية في أريتريا 38 شهر وفي جنوب أفريقيا خمس سنوات (3)⁹. ليس هذا فحسب، فالعملية الدستورية تطلب في العموم تحقيق أكبر مشاركة شعبية للعملية للدستور سواء في النقاش أو التصويت على الدستور.

5 - تحديات تتعلق بالوعي الدستوري

من بينها عدم توافر الوعي الجماهيري بأهمية الاشتراك في النقاش حول الدستور، والنابع من جهل القاعدة الشعبية بحقوقها الدستورية، بالإضافة إلى عمق الازمات التي حدثت في البلاد وغياب ثقافة الحوار والجهل والتأثر بالشعارات الدينية باعتبار العملية الدستورية توجه علماني. ومن ناحية التمويل فالممول من منظمات او دول أحيانًا ما يفرض بعض الاجندات فيما يتعلق بالتوعية الدستورية.

فرص العملية الدستورية في سوريا

يمكن القول بأن هناك فرص أمام العملية الدستورية والتوعية الشعبية لها، على رأسها:

- 1 - طول فترة الحرب ورغبة قطاعات شعبية واسعة في حل النزاع مع طول الصراع قد يكون قطاعات شعبية واسعة أدركت ضرورة وجود نهاية للحرب، ما قد يجعلهم مهيبين للبدء في حوار سياسي، ويعطي مؤشرا لإنهاء وضعهم الكارثي. وهو ما يتلاقى أيضًا مع رغبة عديد من الدول حول أن الحل في سوريا يجب ان يكون سياسيًا.
 - 2 - الاعداد لعملية التوعية الدستورية لا تنتظر انتهاء الحرب وفقًا للأخضر الابراهيمي المبعوث الأممي للأمم المتحدة في عدة دول كسوريا وأفغانستان وجنوب افريقيا وغيرها: " ان مسألة ترسيخ السلام والديمقراطية بعد الحرب عملية طويلة الأمد¹⁰. فبالرغم من كون التوقيت المناسب للعملية الدستورية والتوعية لها يجب أن يكون بعد انتهاء الحرب أو على الاقل بعد فرض وقف إطلاق النار. إلا أن التهيئة والإعداد لها يحتاج أن يبدأ في أقرب وقت.
 - 3 - الاهتمام الدولي وإمكانية وجود اشراف أممي على تصويت السوريين على الدستور في داخل وخارج سوريا.
 - 4 - الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بظروف مشابهة
 - 5 - السعي لتأمين مشاركة مجتمعية واسعة للنقاش والتصويت حول الوثيقة الدستورية، وفتح الباب أمام ممثلي المجتمع المدني للنقاش وعقد المؤتمرات، واختيار شخصيات في اللجنة الدستورية تمثل المكونات السياسية والمجتمعية. وعدم جعل العملية الدستورية في نطاقات مغلقة، وحكرها على السياسيين والمفاوضين.¹¹
- وفقًا لما ورد في كتاب وضع الدستور والاصلاح الدستوري للمؤلفين ميشيل برندات جيل كوتريك ياش غاي انطوني ريغان بأنه في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي كان ينظر لعملية وضع الدساتير كونها من اختصاص القادة السياسيين والخبراء بالمسائل الدستورية، وهو ما تغير في العقود الأخيرة من حيث توسيع مفاهيم حق

⁹ المؤتمر الدستوري. "الموقع الإلكتروني للسفارة الأمريكية. Retrieved 2013-07-16. 20-06-2013.

¹⁰ كتاب وضع الدستور والاصلاح الدستوري: خيارات عملية لكل من ميشيل برانت، جيل كوتريل، انطوني ريغان، ياش غاي. الصادر عن منظمة انتربيس Interpeace العام 2012



This Programme is funded by the
European Union



حوار المتوسط
MED DIALOGUE
للحقوق والمساواة
FOR RIGHTS AND EQUALITY

الشعب بالمشاركة، أمثلة لهذا، ما حدث في أوغندا عام 1995، اريتريا عام 1997، ألبانيا عام 1998، كينيا عام 2005

خلاصة وتوصيات

خلاصة القول، تحتاج الدول ما بعد مرحلة الحروب إلى العون الدولي للمساعدة في نهوضها ووضع أساس النظام السياسي الدستوري، وما يتوقع أن يتبعه من استقرار، وفي الحالة السورية فإنه قد يكون من الواجب على السوريين في إطار هدف السعي للمشاركة الشعبية حول العملية الدستورية:

- 1- وجود هدف الوصول إلي دستور يحقق حياة دستورية أفضل، ويرسي دعائم القانون ويحفظ الحريات والحقوق، ويكون منطلقا لاستقرار سياسي بناء والبدء ببناء مؤسسات الدولة.
- 2- العمل والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية والأمم المتحدة للمساعدة والاشراف على صياغة دستور جديد، وعلى المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤولياته تجاه سوريا ويسعي لفرض وقف إطلاق النار وتأمين مناخ مناسب للبدء في عملية التعبئة للمشاركة في العملية الدستورية.
- 3- تبني الجمعية التأسيسية مبدا للحوار مع الجماعات العرقية والدينية لتبديد مخاوفها حول الدستور الجديد، وتحقيق مبدأ التشاركية من كافة اطراف المجتمع، بالإضافة إلى قيامه بوضع قواعد لعملية اعداد الدستور، والتأكيد على احتواءه لمبادئ حقوق الانسان
- 4- عدم استنساخ القائمين على العملية الدستورية لتجربة كاملة واسقاطها على الحالة السورية، حيث كل بلد له شخصيته وثقافته وخصوبيته.
- 5- تعزيز ثقافة التوافق بين الأطراف السياسيين فيما يتعلق بخطوات الحل السياسي على أساس قرارات الأمم المتحدة والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وما يتبعها من خطوات نحو عملية دستورية وتوعية شعبية بها، كما حصل في جنوب افريقيا وراوندا